

نقل ملكية بنك إنجلترا إلى يد الدولة

[كتب هذا المقال خاصة لمجلة « الكاتب المصرى »
كاتب إنجليزى خبير بالشئون الاقتصادية] .

أنشئ بنك إنجلترا فى ظروف سياسية عصيبة ، فقد أرادت حكومة وليم الثالث ملك إنجلترا أن تجمع فى عام ١٦٩٤ المال اللازم لتمويل الحرب التى شنها وليم الثالث على لويس الرابع عشر ملك فرنسا ، وقد رأت أن يكون جمع هذا المال فى صورة قروض حكومية . وكان أنسب مكان لعقد هذه القروض حتى المال فى لندن المعروف بالسيتى ، حيث التجار وأصحاب المصارف من أتباع حزب الهويج الموالين للملك . وقد كانت القروض الحكومية معروفة من قبل فى هولندا ، فكانت الحكومة تجمع ما يلزمها من المال للقيام بالمشروعات العامة كإصلاح الأراضى البور وترميم الجسور الحاجزة لمياه البحر مقابل فائدة سنوية تدفعها لأصحاب هذه القروض . أما فى إنجلترا فلم يكن هذا النظام معروفاً حتى اقتبسته الحكومة الانجليزية من الحكومة الهولندية .

وكانت الحكومة تعرف أنها لن تستطيع عقد مثل هذه القروض بضمائها الشخصى ، فلجأت إلى كبار الممولين فى السيتى وكلفتهم عقد هذه القروض نيابة عنها حتى يطمئن الناس على أموالهم . وهكذا أصبح تجار السيتى المؤسسين الأول لمجلس إدارة بنك إنجلترا . وقد ظلت القاعدة الدائمة إلى ما يقرب من خمس وعشرين سنة خلت أن يتألف مجلس إدارة بنك إنجلترا من كبار أصحاب المصارف والتجار فى السيتى . وكان هؤلاء يتناوبون تقلد منصب محافظ البنك ونائب المحافظ كل مدى سنتين ، وكلما تقاعد محافظ أو نائبه انضم إلى « لجنة التعامل مع الخزانة » وهى من اللجان خطيرة الشأن . وقد كان مونتاجيو نورمان أول محافظ لبنك إنجلترا كسر هذا التقليد القديم بتجديد انتخابه

محافظاً بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٤ تجديدًا متصلًا . مما يؤثر عن عهده أن كبار رجال الصناعة دعوا للمرة الأولى في تاريخ البنك للاشتراك في مجلس الإدارة وأن موظفي البنك سمح لهم للمرة الأولى كذلك أن يشتركوا في هذا المجلس ، وقد أصبحت القاعدة العامة بذلك أن يتقلد كبير الصيارفة في البنك منصب نائب المحافظ وأن يظل في منصبه هذا حتى يعتزل عمله الأصلي ككبير للصيارفة . ومن هذا يتضح أن بنك إنجلترا لم يخرج على التقاليد التي رسمت لإدارته في القرن الثامن عشر إلا في السنوات الأخيرة فقط .

هذه لمحة عن نشأة البنك . فما هي الأعمال التي يقوم بها ؟ لقد أنشئ البنك لأن الحكومة البريطانية كانت بحاجة إليه وقد كانت صلاته بالحكومة منذ إنشائه قوية إلى حد عظيم . ووجود «لجنة التعامل مع الخزانة» بين لجانها كاف وحده للتدليل على ذلك . وفي ١٩٣٦ قال مونتاجيو نورمان محافظ بنك إنجلترا في الفترة الواقعة بين عام ١٩٢٠ وعام ١٩٤٤ : « إنني أؤكد للوزارة أنهم لو أطلعونا بالطرق المرمية على السبل التي يريدونها أن نسلكها لمعاوضة سياستهم لوجدونا في كل وقت على استعداد لتنفيذ رغباتهم بإخلاص وولاء كأنما القانون يلزمنا بذلك » . والواقع أن الروابط بين الخزانة البريطانية وبنك إنجلترا كانت أوثق مما تكون في كل عصر من عصور التاريخ الإنجليزي ، ولم تشبه قط شائبة كما حدث مثلاً للعلاقة بين البنك المركزي الأمريكي والسلطة التنفيذية بإبان رئاسة أندرو جاكسون . ومن أسباب هذا التفاهم بين الحكومة البريطانية وبنك إنجلترا أن الحكومة البريطانية لم تتبع قط منذ عام ١٧٩٤ سياسة اقتصادية وخيمة العواقب بوحى من سياستها العامة كما تفعل بعض الحكومات الأخرى .

فينك إنجلترا قد اتبع منذ إنشائه سياسة اقتصادية يضمن بها السلامة ، وقد أثر في الحكومات البريطانية فجعلها تتجه نفس الاتجاه من حيث الحيلة الاقتصادية . وهذا الثبات الاقتصادي العظيم الذي يتصف به بنك إنجلترا هو بالذات ما جعل لومبارد ستريت في القرن التاسع عشر المركز المالي للعالم أجمع . ولعل من التناقض أن نقول إن مصدر هذا الثبات المالي هو الدين الأهلي ولكن هذه هي الحقيقة . وقد كان الوزراء من حزب الهويج الذين عقدوا أول فرض حكومي ضخيم عن طريق بنك إنجلترا سنة ١٦٩٤ يعتقدون بأن الدين

الاهلى حمل يجب تخفيفه تدريجيا حتى تتخلص الدولة منه نهائيا . وكان من رأيهم أن نفقات الحكومة سوف تخف بانهاء تلك الحرب بين إنجلترا وفرنسا وبذلك يتسنى للحكومة أن تسحب السندات التي اشتراها الجمهور . ولعل أول من اشتروا سندات الحكومة فعلوا مدفوعين بالوطنية لا بالرغبة في تجميع أموالهم ؛ لأن هذه السندات كانت يومئذ كما هي الآن تعود على حاملها بفائدة بسيطة . على أن الزمن قد أثبت أن فوائد الدين الاهلى على صغرها مصمونة ومنظمة . وبالتدريج أدرك كثير من الناس أن شراء سندات الحكومة وسيلة من أضمن الوسائل وأنجمعها لتوظيف أموالهم توظيفاً لا مجازفة فيه . فالأرملة التي ورثت عن زوجها قدراً من المال محدوداً والتاجر الذى بلغ سن التقاعد عن العمل ولم يرغب في تعريض ماله للضياع يجدان في سندات الدين الاهلى خير وسيلة لتجميع مالهما .

وهكذا لم يبق في إنجلترا من يؤيد فكرة تسديد الدين الاهلى إلا فريق قليل من راديكالي القرن التاسع عشر المترمتين من أمثال كوبيت الذى كان يشتكى من أن حملة سندات الدين الاهلى يستهلكون جزءاً من الضرائب التي يدفعها الشعب في صورة فوائد تدفعها لهم الحكومة سنوياً . ولكن الواقع يدلنا على أن بريطانيا تدين بالقسم الأكبر من دينها الاهلى للطبقات الفقيرة من الشعب ، من طراز صاحب المائة جنيه الذى يبتاع بجنيهااته المائة سندات الحرب ويترك فوائدها تتجمع سنة بعد أخرى ليجد لنفسه مدخراً إذا حلت به أيام سود . أما الأغنياء فيعرفون وسائل تجميع المال أكثر مما يعرفه الفقراء ويسلكون سبلاً أشد إغراء وأدعى إلى المجازفة لأنها قد تعود عليهم بأرباح أوفر وأسرع . فدين الحكومة البريطانية إذاً مستمد في الأكثر من الطبقة المتوسطة الصغيرة وعلى اقتصاد أبناء هذه الطبقة وحكمتهم تقوم قدرتها على اقتراض المال اللازم لها في أى وقت نشاء بفائدة ضئيلة . وقد ساعد بنك إنجلترا بتعاونه التام مع الحكومة البريطانية وبما يسديه إليها من نصائح فنية على أن يحفظ لتلك الحكومة ثقة الشعب بها من الناحية المالية .

فالإشراف على الدين الاهلى نيابة عن الحكومة هو أحد الوظائف الخطيرتين اللتين يقوم بهما بنك إنجلترا . أما وظيفته الخطيرة الأخرى فهي الإشراف على النقد . وبنك إنجلترا ليس المصرف الوحيد الذى يصدر أوراق

النقد في بريطانيا ، فلا تزال في اسكتلندا بعض المصارف التي تصدر هذه الأوراق . ولكن بنك إنجلترا هو المصرف الوحيد الذي تتداول أوراقه بقوة القانون وهي جميعاً مبهورة بامضاء كبير الصارفة ، لجميع الناس ملزمون بقبولها ، وهي صفة لا تتوافر في الشيكات أو الكبيالات ، فهذه قد تعرضها على تاجر فيرفض قبولها دون أن يتعرض للعقاب . وقد حدث لى شخصياً أن عرضت جنياً اسكتلندياً على تاجر في برمنجهام فرفض قبوله وإن كان من المألوف أن يقبل الجنيه الاسكتلندي بعد خصم شلن من قيمته . وهذا المركز الخاص الذي تتمتع به أوراق النقد التي يصدرها بنك إنجلترا ليس ناشئاً من أن الحكومة تعتمد على حساب بل ناشئ كذلك من أن بنك إنجلترا بناء على قانون صدر في أوائل القرن التاسع عشر بعد حدوث الذعر من النقد الورقي ، يصدر عدداً معيناً معلوماً من أوراق النقد ، ولا يتجاوز هذا العدد المعين المعلوم إلا إذا كان في خزائنه ما يقابله من سبائك الذهب أو الفضة . وما في خزائن بنك إنجلترا من سبائك الذهب لا يمثل إلا جزءاً من المجموع الكلي من أوراق النقد المتداولة بطبيعة الحال في أي وقت من الأوقات . ولو أن حملة أوراق النقد تسابقوا إلى أن يستبدلوا بما بأيديهم من أوراق رصيدها الذهبي لأفلس بنك إنجلترا كما هي الحال مع مصارف العالم كافة . ولكن ثقة الجمهور بمركز البنك ومعاوضة الحكومة إياه وعلم الناس بأن خزائنه تحتوى كميات عظيمة من سبائك الذهب ، كل ذلك قد منع الناس من التراجع على البنك للمطالبة بقيمة ما يحملون من أوراق النقد . وحين قلّ الذهب ارتفع سعر النقود نتيجة لقلة تداولها ، وحين كثر هبط سعرها نتيجة لكثرة تداولها . كذلك حاول بنك إنجلترا كما قال وولتر باجوت في كتابه « لومبارد ستريت » أن يقوم بمهمة المنظم لأحوال إنجلترا المالية بوجه عام . فكلما أفرط الناس في الاطمئنان إلى مركز إنجلترا المالي رفع البنك سعر النقود ، وكلما انتشر الذعر المالي خفض من سعرها . وكانت هذه السياسة على صورة ما مضادة للسياسة التي تربط ربطاً آلياً بين سعر النقود وبين كمية الذهب المخزون في أقباء البنك . ومهما يكن من شيء فإنه يتضح من كتاب وولتر باجوت الذي ورد ذكره أن بنك إنجلترا كان يبني سياسته على اعتبارات مجربية تماماً ، فتجار السيتي وأصحاب المصارف فيها ممن كانوا يؤلفون مجلس إدارة البنك كانوا يحسون قبل غيرهم بحال السوق في السيتي ويدركون

بالفرصة الأوقات التي تندر فيها النقود، والأوقات التي تكثر فيها . ولقد كانوا دائماً يعدون أنفسهم قوامين على مالية الشعب حتى في القرن التاسع عشر الذي اشتهر بالروح الفردية والعمل على تنمية المصالح الذاتية . ولكنهم كانوا يعتقدون أنه لا سلطان لهم على الأزمات أو فترات الرخاء ، ويرون أن عملهم مقصور على تخفيف حدة هذه التقلبات لا أكثر ولا أقل .

وبعد الحرب العالمية الأولى أصبحت سياسة بنك إنجلترا كما وصفها السير جون كلاهام ، المؤرخ الرسمي لذلك البنك ، هي « السعي للتوفيق المضطرب بين مسئوليات البنك باعتباره مشرفاً على النقد ومسئوليته باعتباره مشرفاً على الدين الأهلئ » . وتمسك البنك عدة سنوات بقاعدة الذهب خوفاً من التضخم النقدي، بل لقد حاول بعد أن تخلى عنها فترة من الزمن أن يعود إليها من جديد . وكان معنى تلك السياسة ارتفاع ثمن النقود، فعاق ارتفاع ثمن النقود المشروعات الناشئة بين عامي ١٩١٨ و ١٩٣١ ، ولكن سياسة البنك وجدت ترحيباً من أبناء بريطانيا الذين كانوا يتقاضون الفوائد عن أموالهم الموظفة في الدين الأهلئ ومن أبناءها الذين يتقاضون المعاشات من الحكومة، وقد زاد عددهم زيادة جسيمة بسبب الحرب الماضية . ولقد كانت سياسته ترمي إلى السلامة حقاً ولكنها سلامة مخوفة بالمخاطر . فهو يحيلولته دون ما يدعى تضخماً ، قد حفظ قيمة الدخول الثابتة الصغيرة ، كتلك المستمدة من سندات الحكومة ومرتباتها ومعاشاتها ، ولكن هذه السياسة قد عرقلت أيضاً القيام بمشروعات جديدة وأدت إلى الإفراط في الحذر وبطء الإنتاج الصناعي وتفاقم أزمة البطالة . وكان الاقتصاديون من أمثال كينزيثيرون إلى أخطار التمسك الدقيق بقاعدة الذهب وإلى حاجة البلاد إلى سياسة اقتصادية تقوم على تيسير النقود في الحدود المعقولة والتوسع الصناعي والاستغلال الكامل لرءوس الأموال ، وإلى وجوب التمييز بين آفة التضخم والانتعاش الاقتصادي الذي تؤدي إليه هذه السياسة . على أنه يجدر بنا أن نلاحظ أن جريوة بنك إنجلترا في فترة ما بين الحربين إنما انحصرت في تعصبه الشديد لتقاليد الحكمة والحيلة التي انبنى عليها مجده في القرن التاسع عشر . وفي سنة ١٩٣١ انضم مكدونالد إلى بولدوين في تأليف الحكومة الوطنية للإبقاء على قاعدة الذهب والحيلولة بأي ثمن دون التضخم حتى لو كان هذا الثمن هو الخفض الشديد في المصروفات الحكومية . وفي ذلك الوقت

بالذات كان روزفلت يضع مشروعه للتغلب على الأزمة الاقتصادية بالتوسع الكبير في المصروفات الحكومية . على أنه ينبغي أن نذكر في الدفاع عن بنك إنجلترا أن الأزمة الاقتصادية في بريطانيا وإن كانت عصبية للغاية ، لم تأت مثل الأزمة الأمريكية في إثر موجة رخاء . والواقع أن بريطانيا لم تمر قط بعد الحرب الماضية بموجات رخاء ، إذا استثنينا تلك الموجة العابرة التي انتهت سنة ١٩٢١ ولم تكن سوى بعض مظاهر نهاية الحرب والرجوع إلى اقتصاديات السلم .

ولو كانت الحيلة والحكمة والأمانة تكفي لإنقاذ بريطانيا من متناقضات العالم الحاضر ، لكان بنك إنجلترا قد أنقذها . ولكن ذلك لم يكن يكفي . فالذهب كان قد فقد سحره القديم . والحكومة التي تكونت سنة ١٩٣١ للمحافظة على قاعدة الذهب ، اضطرت إلى الخروج عليها بعد بضعة أشهر . أما الحكومة التي تولت الحكم سنة ١٩٣٥ وتمهدت بالأتحياد عن الأسس التقليدية المأمونة في الاقتصاد فقد دفعتها الحوادث قسرا إلى استهلاك كل الأرصدة البريطانية في الخارج ، والقذف بكل الانتاج الصناعي في أبهظ حرب عرفها التاريخ . وبفضل مراقبة الأسعار والأخذ بنظام البطاقات وما شابههما من نظم الإشراف المالى لم يؤد كل هذا إلى شيء يمكن أن يسمى تضخما . وبهذا ثبت أن النظرية القديمة القائلة بأنه لا يمكن الحصول على شيء إلا بدفع الثمن - لا في صورة سلع أو خدمات بل ذهب - هي نظرية قد ولت بلا رجعة . ولو أن بريطانيا كانت قد قذفت بكل ماتملك من الذهب في قاع اليم ، لما أثر ذلك بأى شكل في نشاطها الحربى .

وهكذا أصبح على بنك إنجلترا أن يعدل نظمه وقواعده حتى تتفق مع الموقف الجديد ، هذا الموقف الذى تنبأ به من عشرين سنة اللورد كينز وقد كان من أشد نقاد البنك صرامة فأصبح اليوم أحد مديريه . وملخص نظرية كينز هو أنه إذا بحثنا في حال أمة ما من الناحية الاقتصادية وجدنا أن لديها من ناحية كمية معينة من القوى العاملة وكمية معينة من المواد الخام ، وأن لها في الناحية المقابلة حاجات ملحة تسعى إلى إشباعها . وليس من الممكن تلبية جميع هذه الحاجات فهي تعارض بعضها البعض إلى حد ما . والمسألة التى يعالجها علم الاقتصاد هي في جوهرها كيفية « توزيع كمية محددة من المواد بين المطالب المتضاربة » . وفى مجتمع معقد التركيب كالملتجع الحاضر يقع على عاتق الحكومة بوجه

خاص عبء الاختيار بين هذه الحاجات المتضاربة وتلبية الأهم قبل المهم .
فالحكومة هي المؤسسة الوحيدة التي تستطيع أن تشرف إشرافاً شاملاً على
المجتمع . وإذا ماتم الاختيار ، وعرفنا ما لدينا من مواد ومن قوى عاملة ،
وعرفنا أن هذا الشيء أو ذاك (كالتحوض بتجارة الصادرات أو بناء منازل
جديدة مثلاً) هو أهم الأشياء ، لم يبق أمامنا إلا أن نسير في طريقنا قدماً .
ولا يحتاج الأمر بعد ذلك للتغلب على ما يسمى الصعوبات المالية إلا إلى
فن إمساك الدفاتر .

ولن يؤدي نقل ملكية بنك إنجلترا إلى يد الدولة إلى تغيير ما في نظمه
ومجرى أعماله ، وكذلك لن يؤثر ذلك في الرصيد البريطاني في الخارج . وهذا
الرصيد لا يعتمد على الذهب ولا على أى نوع من الظروف المالية ، بل يعتمد
على حقيقة أولية هي أن الشعب البريطاني لن يشتري شيئاً إلا إذا استطاع دفع
ثمنه . وهو سيدفع الثمن ، في نهاية الأمر ، بعرق جبينه .

ونحن نعيش اليوم في عالم يرغبنا سواء رضينا أم كرهنا على أن نربط
جهودنا بعضها ببعض الآخر . فالسياسة والدين والأخلاق والصحة لم تعد
اليوم في نظرنا مسائل منفصلة مستقلة ، بل أصبحت أجزاء متصلة مترابطة في
البنيان الاجتماعي الشامل . ولقد بادت الفكرة التي كانت تزعم بأن الشؤون
المالية من خفي الأسرار لا يمكن أن يمارسه غير كهانه من رجال المال .

ونقل ملكية بنك إنجلترا إلى يد الدولة لا يعني مصادرة أموال أحد .
حملة الأسهم سوف يستمرون في الحصول على الفوائد . وكل ما سيؤدي إليه
هذا النقل هو أن سياسة بريطانيا المالية سوف تدخل في نطاق سياستها
الاقتصادية العامة ، وأن هذه السياسة سوف تقوم على توحيد الجهود الاجتماعية
في السلم كما كانت في الحرب .

ولبنك إنجلترا تاريخ طويل مجيد . وما زال أمامه دور عظيم يلعبه . ولكن
لم يعد من الممكن في العالم الحاضر أن نسمح للاعتبارات المالية الفنية بأن تطفئ
على الاعتبارات الاقتصادية الاجتماعية . ورجال البنوك كسائر الناس يرغبون
على أن يعدوا أنفسهم خدام المجتمع لا أسياده .

...